

تقدير موقف

عودة العلاقات السعودية الإيرانية برعاية الصين قراءة في الأسباب والتداعيات

21 مارس/ آذار 2023 م

عودة العلاقات السعودية الإيرانية برعاية الصين قراءة في الأسباب والتداعيات

وحدة الدراسات والسياسات

جميع الحقوق محفوظة - بال Think للدراسات الاستراتيجية

بال Think للدراسات الإستراتيجية مؤسسة فلسطينية ذات فكر مستقل غير ربحية تعمل في مجال الأبحاث من أجل إثراء وتعزيز وتشجيع النقاش والتحاور والتفكير حول القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني. وكونها مؤسسة تفكر اتخذت شعار «المعرفة طريق الازدهار» كأحد أهدافها الاستراتيجية. وتبنت نهجاً قائماً على الحقوق والديمقراطية في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

العنوان: غزة - فلسطين

هاتف: 0097082822005

فاكس: 0097082827820

البريد الإلكتروني: info@palthink.org

برعاية جمهورية الصين الشعبية وقع اتفاق بين المملكة السعودية وجمهورية إيران يوم الجمعة ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٣ في بيان ثلاثي مشترك نص على عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وفتح سفاراتهما وممثليتهما في غضون شهرين من توقيع الاتفاق واحترام سيادة البلدين وعدم التدخل في شؤونهما الداخلية، ودراسة سبل تعزيز العلاقات بينهما وتفعيل اتفاقيات التعاون بينهما تحديداً الاقتصادية والأمنية.

توج الاتفاق مبادرة الرئيس الصيني شي جين بينغ لإعادة العلاقات بين البلدين، والتي استمرت بالمباحثات في الفترة ما بين ٦ - ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٣ في بكين، مما يثير تساؤل حول الأبعاد الدولية والإقليمية للاتفاق بعد قطيعة استمرت سبع أعوام بين البلدين، في ضوء النزاعات بالمنطقة، ودلالاته على القضية الفلسطينية.

السعودية وإيران... علاقات متباينة

شهدت العلاقات السعودية الإيرانية مد وجز منذ الثورة الإسلامية الإيرانية في العام ١٩٧٩، وكان آخر قطيعة في العلاقات الدبلوماسية بين السعودية- الإيرانية عام ٢٠١٦، على خلفية إعدام السعودية للزعيم الشيعي نمر النمر بتهمة الإرهاب متجاهلة بذلك تحذيرات إيران بشأنه، وهو ما أعقبه اعتداءات على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران. وقد جاء إعلان قطع العلاقات في خطاب لوزير الخارجية السعودي آنذاك عادل الجبير متهما إيران خلاله بأن لها تاريخاً من الاعتداءات في المنطقة وتدخلات سلبية في شؤون الدول العربية وحماية النظام الإيراني للمتورطين في عمليات إرهابية في المملكة.

تأثرت دول المنطقة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، واقتدت بعض الدول العربية بالمملكة لمكانتها ووزنها بالمنطقة، وخفضت من مستوى التعاون الدبلوماسي مع إيران. ما دفع إيران إلى تعزيز نشاطاتها السياسية بالمنطقة العربية من خلال الحركات والأحزاب كبديل للعلاقات الدبلوماسية مع الأنظمة السياسية للدول العربية.

وكانت العراق قد استضافت خلال العامين ٢٠٢١-٢٠٢٢ خمس جولات من المفاوضات بين السعودية وإيران، تلتها ثلاث جولات أخرى استضافتها سلطنة عمان لكنها لم تسفر عن نتائج؛ بسبب التعقيدات والخلافات بخصوص جملة من القضايا الإقليمية والدولية. إلى أن نشطت الدبلوماسية الصينية الناعمة في المنطقة العربية، واستطاعت من خلال علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية بالسعودية وإيران أن تقدم مبادرة لإعادة العلاقات بينهما بعد زيارات متبادلة مع الطرفين.

عودة العلاقات برعاية صينية

استجابة لمبادرة رئيس جمهورية الصين شي جين بينغ، لإعادة العلاقات بين السعودية وإيران، رعت بكين المحادثات بين البلدين اللذان ابديا رغبتهما المشتركة في معالجة الخلافات بينهما بالحوار الدبلوماسي. وبعيد البيان الثلاثي المشترك، اعتبر وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان في

تغريدة له على تويتر أن عودة العلاقات بين السعودية وإيران توفر إمكانيات كبيرة للبلدين والمنطقة والعالم الإسلامي، وأكد أن الدبلوماسية الإيرانية تعمل بشكل مستمر لمزيد من الخطوات الإقليمية. فيما أكد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان أن الاتفاق جاء انطلاقاً من رؤية المملكة القائمة على تفضيل الحلول السياسية والحوار وسعياً لتكريسها، خصوصاً مع وحدة مصير دول المنطقة والقواسم المشتركة فيما بينهما.

يحقق الاتفاق مكاسب سياسية لأطرافه؛ فالسعودية تتطلع لدور محوري في المنطقة العربية، وتسعى لإقامة علاقات دبلوماسية متوازنة مع الدول الكبرى دون التخلي أو الانزياح في سياساتها الخارجية. أما إيران فتطمح إلى إعادة العلاقات مع الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، تجنباً لإقامه أي تحالف ضدها كما تروج له إسرائيل بقيادة الولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى أن الاتفاق يشكل بوابة رئيسية لمعالجة الصراع اليمني لكلا البلدين. ويبين الاتفاق أيضاً فعالية السياسة الخارجية الصينية الطموحة بما يعزز تقدمها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة دول الخليج العربي وإيران.

أبعاد الاتفاق الإقليمية والدولية

حصد الاتفاق ترحيب إقليمي ودولي واسع النطاق بفعل أبعاده الإيجابية المحتملة، وبالرغم من عدم الوضوح الكامل لطبيعة عودة العلاقات والتعاون السعودي الإيراني الذي تحدد بشهرين بحسب نص الاتفاق، إلا أنه قد يحقق أبعاد متعددة على المستوى الدولي إذ تعد السعودية وإيران من أكبر الدول المصدرة للنفط، ومن شأن الاتفاق طمأنه الدول المصدرة والمستهلكة للنفط بديمومة استمرار توريد الطاقة. بالإضافة إلى استقرار سلاسل التوريد التي تعرضت لمجموعة من الاستهدافات السابقة، وتحديدًا في الخليج العربي ومضيق هرمز.

من جانب آخر، عزز الاتفاق الدور الصيني المتنامي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بما فيها إسرائيل، حيث تنسج الصين علاقات سياسية واقتصادية مع كافة الدول، ما أجبر الولايات المتحدة الأمريكية بإشادة اتفاق رعتة منافستها الجيوسياسية الرئيسية الصين؛ فقد صرح المتحدث

باسم البيت الأبيض جون كيري «نحن ندعم أي جهد لتهدئة التوترات هناك». وقد أعلن أن الولايات المتحدة على اطلاع دائم بالمفاوضات الإيرانية - السعودية منذ البداية.

أما الأبعاد الإقليمية، يعد الاتفاق مدخلاً مهماً لمعالجة القضايا الشائكة بين السعودية وإيران بالطرق الدبلوماسية، حيث غدت القطيعة بين إيران السعودية وتوتر العلاقة الصراعات الفكرية المذهبية، والسياسية خاصة في سورية واليمن ولبنان، مما عزز ثقافة الخلاف؛ فمن شأن الاتفاق الحد من التشدد لدى الجماعات الدينية التي اتخذت من الخلاف السياسي بين البلدين وسيلة لتأجيج الصراع الطائفي في المنطقة العربية.

في ذات السياق، قد يشكل الاتفاق مدخلاً لمزيد من التوافقات وعودة العلاقات ما بين الدول العربية وإيران كجمهورية مصر، ما يسهم في استقرار المنطقة العربية ويساعد على تجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية، ويعيد القضية الفلسطينية للمكانة والأهمية التي كانت تحظى بها قبيل الأزمات العربية.

دلالات الاتفاق على القضية الفلسطينية

لا شك أن التقارب الإيراني- السعودي وإن كان متواضعاً، إلا أنه أثار توجساً كبيراً للحكومة الإسرائيلية والمعارضة؛ فقد لام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الحكومة السابقة واعتبر تراخي سياستها الخارجية ساعد في التقارب السعودي- الإيراني. فيما اعتبر رئيس الوزراء السابق يائير لابيد أن التقارب جاء كنتيجة «فشل كامل للسياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية». يقوّض الاتفاق مساعي إسرائيل الهادفة إلى إقامة تحالف إقليمي ضد إيران التي تعتبرها تهديداً وجودياً منذ سنوات، ويعطل هدف إسرائيل المعلن بتوقيع اتفاقية سلام مع السعودية، على الرغم من تصريحاتها الواضحة بأن السلام مرهون بالتسوية السياسية في فلسطين استناداً للمبادرة العربية التي أطلقتها عام ٢٠٠٢. وبدا أن ذلك فاجأ نتنياهو الذي قدم نفسه على أنه الزعيم الإسرائيلي الأكثر تأهيلاً لمحاربة إيران والأكثر قدرة على سحر المملكة العربية السعودية.

إن عودة العلاقات السعودية الإيرانية يساهم بشكل مباشر في إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية التي خفتت نتيجة الأزمات السياسية بالمنطقة العربية وتجاذباتها بين السعودية وإيران، ويبرز الصراع القائم الذي يستدعي الحل، خاصة بعد تصاعد الأحداث في فلسطين وصعود اليمين الإسرائيلي لسطه الحكم، وهو ما دفع وزارة الخارجية والمغتربين إلى الترحيب بالاتفاق الذي يفضي إلى الاستقرار والأمن والتعاون بين دول المنطقة، ويساهم في معالجة القضايا والالتزامات العالقة في المنطقة.

خلاصة

أوضحت إعادة العلاقات السعودية الإيرانية برعاية صينية قوة السياسة الخارجية الصينية المتصاعدة في المنطقة العربية، والتي أصبحت الولايات المتحدة عاجزة عن صنعها لسوء علاقاتها ببعض دول المنطقة كإيران، والتي من شأنها دفع الدول الكبرى للتدخل ولعب دور في رسم توجهات المنطقة، بما يتلاءم مع مصالحها من خلال مداخل الأمن والاستقرار وهذا من شأنه تعزيز فرص دعم القضية الفلسطينية.